للحماية من قطع الغيار المغشوشة:

الانضباط الصناعى.. هل يتحقق قبل الانضباط التجارى؟

م. نادر رياض

متى يدخل قانون الغش التجارى موضع التنفيذ؟! إلى متى تستمر الفوضى العشوائية التى تحكم الأسواق فى مصر؟!

الم يات الوقت لتبدأ الأسواق المصرية خطوات على أول طريق الانضباط؟! أين مصلحة المستهلك وهو المستفيد الأول من إنضباط الأسواق والسلع؟! كيف نصل إلى سياسة واضحة لمكافحة الغش التجارى.. يحترمها ويلتزم بها المصانع.

والتاجر والمستهلك؟! وخاصة مع تعطيل إصدار قانون الغش التجارى.. الذى طلب التجار أكثر من مهلة لبدء تنفيذه.. حيث يلتزم التاجر بمقتضى هذا القانون بتقديم فواتير للشراء وأذون مستندات لدخول البضائع المخازن وخروجها.. واشتراطات لمصدر السلع ومواصفاتها وأسعارها.

هذه التساؤلات تفرضها علينا قضية غش قطع غيار السيارات ولوازمها التى ناقشتها صفحة عالم السيارات الأسابيع الماضية؟!! واليوم نواصل مناقشة قضية الغش التجارى مع أحد خبراء الصناعة فى مصر.. الدكتور نادر رياض عضو مجلس ادارة غرفة الصناعات الهندسية بإتحاد الصناعات المصرية فيؤكد أن هناك فى الأدراج قانون جديد للغش التجارى.. وافق عليه مجلس الشعب.. ولكن بعض التجار طلب مهلة لبدء تنفيذه؟! لماذا؟! ومن هو المستفيد من تعطيل هذا القانون وتأجيل تطبيقه؟!

الكل يعرف أن قطع غيار السيارات ولوازمها مثل غيرها . من السلع والمنتجات الصناعية الأخرى . تتسرب إلى المحلات والأسواق.. بلا معرفة لمصدر إنتاجها الحقيقى.. وأسعارها ومواصفاتها، هل يمكن أن هناك مافيا للنشاط العشوائى تمتد اذرعها لتعطيل القوانين الرادعة.. والتى تحتفظ للمستهلك بحقوقه مقابل مايدفعه من ثمن للسلع التى يشتريها..

ويقول المهندس نادر رياض عضو غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية.. أن تطبيق قانون الغش التجارى . سيؤدى . إلى الانضباط لمصلحة الجميع فالدولة تحصل على حقوقها فى الضرائب والرسوم بصورة تلقائية دون الانزلاق إلى ظاهرة (حلق.. حوش)، كما يحمى حقوق الصانع والتاجر والمستهلك من خلال فواتير ومستندات حقيقية، وحيث لايمكن أن تستمر تداول وتجارة السلع فى الأسواق دون دورة مستندية مصاحبة لها.. تبدأ بفاتورة الشراء من المنتج أو المصنع.. وتنتهى بفاتورة للبيع للمستهلك.. بها توصيفا للبضاعة.. توصيف يسمح بتتبع مصدرها ومطابقة ذلك على أذون خروج وخروج المخازن ومتابعة الاجراءات الجمركية على المستورد منها، والبيع بدون فاتورة بهذا التوصيف.. جريمة ضحيتها الأول.. هو المستهلك.. وضحيتها النهائى خزانة الدولة.. إننا نتساءل إلى متى يوصف الاقتصاد المصرى.. بانه إقتصاد تجار أغنياء.. وحكومة فقيرة . لقد حان الوقت ليصدر قانون مكافحة الغش التجارى.. وعلى الاسواق المصرية أن تتقبل ضرورة صدور هذا القانون وتتعامل معه كواقع ملموس، وعلى أصحاب الانشطة العشوائية أن تصحح أوضاعها.. لأن هذه هى لغة العصر، وتلك هى اقتصاديات السوق الحر الذى يطبقه العالم الآن.. ومصر جزء منه.. وبعد إنتهاء مرحلة الانغلاق واصبح العالم كله قرية صغيرة تتعامل بلغة واحدة ومفاهيم واحدة، ولم يعد هناك وقت للنظر إلى الخلف.. فالمستقبل فى الأمام.

جريدة الاهرام ٢١ / ٨ / ١٩٩٤